

ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

حالة توفيقه في هزيمة القوّة السابقة إلى انتقال الحقّ من القدرة السابقة إلى القدرة الجديدة، وأيّ تمرّد ناجح على النظام يستحدث حقّاً جديداً، ويبطل الحقّ الذي كان يملكه النظام السابق في السيادة والحكم[347]. وإذا قبلنا بأنّ الحقّ يتّبع القوة، فإنّ نتيجة ذلك هو أن يسعى كلّ واحد إلى امتلاك القوة... ولا أدري أيّ حقّ هذا الحقّ الذي يزول بزوال القوة ؟ ! [348]. ب) مبدأ المصلحة الاجتماعيّة ونقده وإلى ذلك يذهب نفر من أعلام الفكر السياسي المعاصر، منهم العالم الانكليزي هار ولد ج. لاسكي في كتابه: «المدخل إلى علم السياسة»، والكتاب مترجم إلى العربية، وقد أخذنا النصّ من الترجمة العربية. يقول لاسكي: «مهمة الدولة تنظيم حياة الناس، ومهمة القائمين بالدولة إلزام الناس على طريقة معيّنة. وعمل الدولة - بذلك - يشكّل إلزاماً قانونياً لا يحقّ للمواطن مخالفته. لماذا تمتلك الدولة هذه القدرة، ومن أيّ مصدر ؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال، إلّا على الأسس العملية (المصلحة)، وبإمكاننا فقط أن نوجّه شرعية الدولة بموجب الأعمال والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. تتحكّم الدولة على مجموعة من المصالح المتنافسة والمتضاربة، وتقوم شرعية